

حوكمة السياسات العامة: بحثٌ في المفهوم ومسوّغات التطبيق

Governance of public policies: search in the concept and justifications for implementation.

لدميّة فريجة

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ladmia.fraidja@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/09/12

تاريخ الاستلام: 2022/08/16

الملخص :

تأتي هذه المقالة للبحث في مفهوم حوكمة السياسات العامة كأحد المفاهيم التي لا تزال تفتقر إلى تعريف محدد يُمكن تقديره بشكل قاطع فعلى الرغم من تعدّد التعريفات -الذي يصل بها في بعض الأحيان إلى التضارب- إلا أن هذا التعدّد لا يُتيح تكوين صورة واضحة حول المقصود "بحوكمة السياسات العامة" ليتّبع بعد ذلك تعداد العوامل التي جعلت من "الحوكمة" هدفا منشودا ضمن السياسات العامة لكثير من الدول وكذلك المرتكزات التي تستند عليها ومن ثمّ البحث في مؤشّراتها ومعاييرها لتسلّط ختاماً -ولو بشكل موجز - الضوء على الإشكالات التي تثيرها مساعي تطبيق المفهوم خارج سياقاته التي أُستنبت منها ونقصد هنا دول العالم النامي على وجه التحديد، كما توصي بضرورة البحث في الآليات التي تجعل من المصطلح فعّالا كي يُحقّق الأهداف التي صيغ من أجلها في سياق ثقافي واجتماعي وقانوني موافق.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، السياسات العامة، المساءلة، الشفافية.

Abstract:

The present article undertakes to examine the concept of Public Policy Governance (PPG). This concept has not been defined clearly and precisely. Actually, the provided definitions of public policy governance seem irrelevant, superficial, and, to some extent, inaccurate and ambiguous. Lacking a clear and precise definition is one of the major reasons why the public policies of many developed countries have maintained a continuous and enthusiastic interest in "Governance" as a pillar of the policy-making process. With this need in mind, efforts are being made to investigate the PPG concept's tools, characteristics, and principles. Finally, it would also be useful to explore the conceptual challenges to public policy governance in underdeveloped countries as well as their mechanisms to effectively meet the intended public policy goals (e.g., of regulation) in a favorable cultural, social, and legal context.

Keywords: Governance, Public Policies, Accountability, Transparency

مقدمة:

إنَّ القيام بالأنشطة التي تضمن الصالح العام على نحوٍ يُحقِّق الشفافية والمساءلة واحد من أهم المعايير التي يُستند إليها للحكم على مدى فعالية وكفاءة السياسات العامة في مختلف دول العالم.

فالحكم يُعدّ ديمقراطيا ورشيدا بمقدار درجة الشفافية والمساءلة اللتين تتسم بهما مؤسسات الدولة وأنشطتها الرئيسية فغياب الشفافية والمساءلة يمثل تحديا حقيقيا يُقوِّض دعائم قيام نظام سياسي ديمقراطي يجري توصيف سياساته العامة على أنها رشيدة ومُحقَّقة للصالح العام.

من هنا تأتي هذه المقالة للبحث في مفهوم "حوكمة السياسات العامة" ادراكا لأهمية ما يوفره البحث في المفهوم ومعايير وأبعاده من رؤية يمكن تضمينها في أي سياسات طامحة لإحداث استجابات ذات أثر حقيقي وهو التحدي البارز الذي يواجه سياسات حكومية لا تنقصها التشريعات والتنظيمات ولكن يغيب الأثر الفعلي المنشود لهذه التشريعات والتنظيمات.

بناءً على ما سبق تتأسس الإشكالية التي تسعى هذه المقالة لمعالجتها في صيغتها الآتية: **ما المقصود بحوكمة السياسات العامة؟ وما عوامل الحاجة إلى تطبيقها؟**

هذا وانطلاقاً من أنَّ ضبط المصطلحات والمفاهيم لا يُعدّ من قبيل الإجراء الشكلي بقدر ما هو عملية تستبطن جوهر الأشياء والظواهر وإذ لا تدعي هذه المقالة حسم الإشكالات المتعلقة بضبط مفهوم حوكمة السياسات العامة نظراً لما تنثّره هذه الخطوة المنهجية من إشكالات **فإن الهدف الأول** الذي تسعى هذه المقالة إلى تحقيقه هو: تحديد المقصود ب: حوكمة السياسات العامة

أما **الهدف الثاني** فهو ينبثق من اعتقادٍ بحثيٍّ مؤداه: "أن الأطر النظرية المثلى شرط في الحصول على ممارسات عملية فعالة" وهو ما يجعل من فحص الجوانب النظرية المتعلقة ب: عوامل الحاجة إلى سياسات عامة محكومة ومعاييرها ومؤشراتها محققاً لهذا الهدف.

هذا وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للأهداف المرجوة تم تقسيم المقال إلى العناصر الآتية:

✓ مقدمة

✓ حوكمة السياسات العامة: ضبط مفاهيمي

✓ عوامل الحاجة لسياسات عامة "محوكمة"

✓ معايير ومؤشرات السياسات العامة المحوكة

✓ خاتمة

أولاً: حوكمة السياسات العامة: ضبط مفاهيمي

يعتبر مفهوم الحوكمة *Gouvernance*¹ من المفاهيم التي أثارت جدلاً وخلافاً واضحاً حول ترجمتها إلى العربية وتعريفها على نحو دقيق ، وذلك رغم الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحه وتداوله فقد طُرح ذات المفهوم تحت مسميات عدة منها: الحكم ، الحكم الرشيد ، الحاكمية وإدارة شؤون الدولة والمجتمع وقد يرجع ذلك إلى حداثة المفهوم نسبياً² وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم فإنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به³ ويمكن القول أنّ المفهوم يأخذ بعدين متوازيين يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنّى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكّد على الجانب السياسي للمفهوم؛ حيث يشمل الى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية.. ولقد ظهر مفهوم الحوكمة منذ عام 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي⁴ عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء حيث تمّ الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي ؛ فوفقاً لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض فقط أن تكون اقتصادية وفعّالة ولكن أيضاً لا بدّ أن تكفل العدالة والمساواة، ولقد تطوّر المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون ،وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وكلّ ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها؛ ففي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي عُقد في باريس في مارس 1996⁵ تم الربط بين جودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ودرجة رخاء المجتمع، والتأكيد على أنّ المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية؛ ليشتمل إشكاليات تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حلّ المشاكل التي تواجهها.

ومن هذا المنطلق تم ضبط مفهوم "الحوكمة " على أنه يتعرّض لما هو أبعد من الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بها ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومات والمواطنين؛ سواء كأفراد أو كأعضاء

في مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وركز على أن الحقل الدلالي للمفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولكن يركز أيضاً على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة⁶

تأسيساً على ما سبق وقصد عدم الوقوع في الإشكالات المتعلقة بتعدد الدلالات التي تصطدم بها محاولات ضبط مفهوم الحوكمة تتبنى هذه المقالة مفهوماً اجرائياً مؤداه: يُقصد بحوكمة السياسات العامة: جملة الإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة الحكومة والتأكد من تحقيق أهدافها، وإنجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول، وتقييم حوكمة السياسات العامة بمدى إنجازها وتحقيقها الأهداف المرجوة، من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسؤولين الحكوميين وذلك للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.

ثانياً: عوامل الحاجة لسياسات عامة "مُحوكمة":

إن البحث في العوامل التي جعلت من حوكمة السياسات العامة هدفاً منشوداً لعدد كبير من دول العالم تحيلنا إلى مجموعة من الديناميات نورد منها ما يأتي⁷:

- ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة بوصفها فاعلاً رئيسياً بل ووحيداً في صنع السياسات العامة موضعاً مُراجعة؛ فالمتبّع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العامل الخارجي في عملية صنع السياسات، فلقد أصبح للمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير، ليس فقط في المبادرة بطرح قضايا السياسات العامة، ولكن أيضاً في وضعها على قائمة أولويات الحكومات، ولقد بدا واضحاً في ظلّ العولمة وثورة الاتصالات ضعف قدرة الدولة على مقاومة الضغوط الدولية، وانخفاض قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعروف دون أن تتأثر بالمؤثرات الخارجية.

لذا فقد تحوّلت الدولة من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقات في حلّ المنازعات بل ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن حسن إدارتها، وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها مكانياً وبين الفئات الاجتماعية، لتصبح اليوم الشريك الأول ولكن بين شركاء عدّة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

- تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة، والحاجة إلى إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني حيث أصبح للفاعلين المجتمعيين (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة، وتطبيق السياسات على نحو لم يكن متصوراً من قبل؛ مما أثار الجدل بشأن حدود ومستويات الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وبروز مصطلح "إدارة شؤون الدولة والمجتمع" ليحل محل مصطلح "الإدارة العامة" لوصف سبل وصيغ الإدارة السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تحولات أسلوب الإدارة العامة التقليدي مثل احترام الأقدمية، والتدرج الوظيفي، وظهور مجموعة أخرى من القيم تحل محلها مثل التمكين والتركيز على النتائج، وإعطاء فرصة كبرى للمسؤولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل، والاتجاه للتركيز على معيار الإنجاز والتعلم المستمر، وتطوير المهارات بشكل متنوع خاصة التقنية والالكترونية ولقد ساعد على هذا التحول انتشار المشكلات الاقتصادية والإسراف المالي الذي ساد تصرفات العديد من البيروقراطيات الرسمية والحكومات، الأمر الذي دفع العديد من الدارسين لمحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة.
- العجز في الأداء الحكومي: فلقد شكل العجز في الأداء الحكومي -والذي غالبا ما فهم على أنه حقيقي- دفعا لحركات الإصلاح الحكومي فمن الأدلة المتوافرة التي تبين أن الحكومة قد أدت أداءً حسنا فعلا في مناطق كثيرة خلال العقود القليلة التي سبقت مطلع الألفية الثالثة كانت الشعوب في دول كثيرة من أنحاء العالم تنتقد الطريقة التي كانت تعمل بها مؤسساتهم وعبر عن ذلك الرأي الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان بقوله أن " الحكومة أضحت جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل"⁸

ثالثا: المراكز التي تقوم عليها السياسات العامة المحكومة:

حدّد معهد المدققين الداخليين الأمريكي في ارشاداته المهنية الصادرة عنه تحت عنوان: "دور التدقيق في حوكمة القطاع العام" المراكز الأساسية التي تقوم عليها حوكمة السياسات العامة في:

1. **تحديد الاتجاه:** تعمل الحوكمة الجيدة بداية على وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتوجيه أنشطة وأداء المؤسسة، وفي القطاع الحكومي، فإن السياسة العامة للدولة تُوجّه من خلال الأهداف الوطنية العامة، القوانين والأنظمة والإرشادات التشريعية، الخطط الإستراتيجية، الهيئات الرقابية، أو اللجان التشريعية المعنية..

ومن أجل تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الحكومية، لا بدّ من تخصيص الموارد المالية والبشرية لتنفيذ الأنشطة المطلوبة والتي عادة ما يكون مصرّح عنها في الموازنة العامة للدولة.⁹ وبمعنى آخر، فإن مبدأ تحديد الاتجاه يعني في النهاية "سيادة القانون" وبوضع الإدارة العامة ضمن إطار سيادة القانون، يصبح "مستخدمو" النظام الحكومي أصحاب حقوق، ويستطيعون المطالبة بالخدمات قانونياً، ومساءلة موظفي الحكومة .

2. **غرس الأخلاقيات:** تتضمن الحوكمة الجيدة قيم أخلاقية، وأهداف واستراتيجيات واضحة، قيادة كفؤة ونزيهة، ورقابة داخلية فاعلة، ولتعزيز الحوكمة فإنه يجب وضع السياسات والإجراءات لتحفيز السلوك الإيجابي المنسجم مع أخلاقيات وقيم النزاهة للمؤسسة الحكومية، وهناك عامل هام وضروري لتحقيق الوصول إلى السلوك المنسجم مع قيم الأخلاق والنزاهة ألا وهو وضع وفرض خطوط واضحة من المساءلة وذلك لتحميل الأشخاص مسؤولية أعمالهم وتحفيزهم على القيام بها بالشكل الصحيح. ومهمة تعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة مهمة مليئة بالتحديات، ولا تتوفر لها حلول " جاهزة" ويستدعي النجاح في إنجازها توفر الالتزام السياسي والقيادة القوية ونظرة طويلة الأجل، ومزيج ملائم من الأدوات والممارسات الجيدة من أجل تحفيز التغيير والتشجيع على إجراء الإصلاحات المستدامة

3. **الاشراف على النتائج :** تتطلب الحوكمة الجيدة اشرافاً مستمراً للتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات، وأن الأداء العام للحكومة قد لبي التوقعات والاحتياجات ضمن اطار القوانين والتشريعات والسياسات العامة حيز التنفيذ .

4. **تقارير المساءلة :** بما أن الحكومة تقوم بدورها كوكيل Agent في استخدام الموارد، وتتمتع بالسلطة لتحقيق وإنجاز الأهداف المطلوبة ، فإنه يتوجب محاسبة الحكومة بشأن كيفية استخدام هذه الموارد، وما تم إنجازه ، وعليه فإن الحوكمة الجيدة تتطلب رفع تقارير أداء وتقارير مالية دورية والتأكد من صحتها ودقتها ومن جهة أخرى يجب تطبيق مبدأ المساءلة وفرض العقوبات بحق أي شخص استغل سلطاته وأساء استخدام الموارد لغير الغرض المنشود.

5. **تصحيح المسار :** عند اخفاق المؤسسة الحكومية في تحقيق أهدافها المالية أو الإجرائية ، أو عند الكشف عن وجود مشاكل في اجراءات العمل أو هدر في الأموال، فإن نظام الحوكمة الجيدة لا بد أن يحدّد أسباب

هذه المشاكل، ويضع الإجراءات التصحيحية المطلوبة، ومتابعتها للتأكد من أن هذه الإجراءات قد تم تنفيذها بفعالية كما أن ملاحظات وتوصيات المدققين والمراقبين تعتبر مُدخلات هامة للحكومة الجيدة، حيث تساعد الإدارة الحكومية في اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة ومناسبة لمعالجة مواطن الضعف والقصور في الأداء¹⁰.

رابعاً: معايير ومؤشرات السياسات العامة المُحوكمة:

إن الحديث عن سياسات عامة تنسم ب: الحكامة يثير التساؤل حول المعايير والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها والتي تختلف باختلاف الأولويات واختلاف الدول و مصالحها وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان التطرق إليها جميعاً لذا سوف يتم الاختصار في هذه المقالة على ذكر أهمها¹¹: حيث يمكن الحديث في البداية عن ستة معايير لثلاثة أبعاد:

الأول: المتعلق بعملية اختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات، والذي يتفرع عنه **مؤشران مركبان**: أولهما يقيس المشاركة (أي مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة) وثانيهما: **المساءلة** (وسائل تداول السلطة ودور المواطنين في مساءلة المسؤولين).

الثاني: يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وإنفاذ سياسات ناجحة لإدارة الموارد المتاحة، ويتفرع عنه بدوره **مؤشران مركبان**: أولهما يقيس كفاءة أداء الحكومة (كفاءة توفير الخدمات العامة وكفاءة الجهاز البيروقراطي ونجاح الحكومة في تحقيق برنامجها)، أما ثانيهما فينظر في فعالية هذه السياسات ومعايير النجاح والفشل في صياغتها.

الثالث: و يقيس درجة مؤسسية الدولة واحترام طرقي عملية الحكم الرئيسيين - أي الحكومة والمواطنين - لها من خلال مؤشر احترام سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد في النظام السياسي والحياة العامة.

أما عن **صندوق النقد الدولي**، ففي عام 1996، قررت لجنة صنع السياسات في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في وثيقة أستمتهـا "إعلان حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام" أهمية تعزيز الحكم الجيد في جميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، كعناصر أساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر من خلاله الاقتصاديات وقد أكد الصندوق على قصر دوره في الأبعاد الاقتصادية¹² والفنية فقط للحكم الجيد وهما بالأساس تحسين إدارة الموارد

العامة من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (كالخزانة، والبنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية، على سبيل المثال)، وتحسين الإجراءات الإدارية (من قبيل مراقبة النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات على سبيل المثال) ؛ ودعم التنمية والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وتنظيمية مواتية لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص.

وفي معرض الحديث عن الحكم الجيد -وهو عكس الحكم السيئ الذي يتصف بوحدة من الصفات الآتية: غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون في حال وجود مثل هذا الإطار، وعدم كونه عادلا مع الجميع في حالة تطبيقه، وعدم شفافية المعلومات، والفشل في الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وخاصة عدم القدرة على الفصل بين المال العام والمال الخاص، وضعف ثقة المواطنين بالقوانين، ووجود أولويات تتعارض مع التنمية، وإساءة استخدام الموارد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخصائص ثمانية أوردتها كآآآي¹³:

-الكفاءة والفعالية والتي تعني أن المؤسسات والعمليات تؤدي لإشباع رغبات المجتمع بينما يتم استخدام الموارد المتاحة لأقصى صورة ممكنة.

-التضمين والمساواة بما يضمن الاستماع لكل الأصوات في المجتمع، لاسيما أصوات المهمشين.

-الحساسية والشفافية والتي تعني أن القرارات المتخذة وطريقة تطبيقها تتبع القواعد والإجراءات وهو ما يتأسس على حرية تدفق المعلومات، والاستجابة لرغبات المواطنين، وتحقيق التوافق والإجماع بين مختلف الفاعلين والمصالح في المجتمع بما يحقق المصلحة الكلية للمجتمع.

-المشاركة لجميع أفراد المجتمع سواء مباشرة أو من خلال ممثلين عبر مؤسسات وسيطة.

-حكم القانون الذي يتضمن أطرا قانونية يتم إنفاذها بحيادية بما يحمي حريات وحقوق الأفراد في ظل وجود قضاء مستقل.

ينبغي الإشارة هنا أن ممارسة هذه المبادئ ينبغي أن تتبع عددا من القيم والتي تتراوح درجاتها بين المجتمعات باختلاف الظروف ويأتي على رأسها: الالتزام بسيادة القانون والتي تتحقق في حالة عدالة الإطار القانوني المطبق في الدولة وعدم تحييزه مع أو ضد أي جماعة بعينها، ثم استجابة القائمين على صنع

واتخاذ القرارات لرغبات وتطلعات المواطنين، ومساءلة صناع القرارات أمام الجماهير سواء فيما يتعلق بكيفية اتخاذ القرار أو كيفية إنفاذه وتطبيقه، كما يجب أن يتمتع أطراف عملية الحكم بالرؤية الإستراتيجية للتمتع بالقدرة على الحكم على تبعات القرارات وآجالها والأبعاد التي تتفاعل مع بعضها البعض في سياق منظومة متكاملة تقود فيها كل مرحلة لتأليتها تضمن جودتها واكتمال تحققها والمحاسبة عليها، كما أن القائمين عليها ليست فقط الحكومة والأفراد، وإنما يمكن أن يكتمل العقد من خلال مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال فيها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق وبالعودة خاصة إلى المعايير والمؤشرات التي يركز عليها مفهوم حوكمة السياسات والتي تجعل من المفهوم موضع مُساءلة عندما يتعلّق الأمر بتطبيقه أو "أجرأته" عملياً ضمن أطر غير تلك التي أُسُتنبت منها يمكن القول أنّ نجاح الدول في تخليق مفاهيم مراعية للمرحلية التي تمرّ بها وتفعيلها للمفاهيم المستجدة في الفكر السياسي الاقتصادي والإداري يعود إلى تضافر جملة من العوامل يأتي على رأسها ربط المفهوم بضرورات نجاحه السياقية، وهو الأمر قد يجعل من تطبيق مفهوم "حوكمة السياسات العامة" في العديد من بلدان العالم النامي صعباً للغاية في ظلّ غياب العوامل البنوية الأساسية التي تسمح بتطبيق المفهوم كما ورد في الأدبيات السياسية والاقتصادية وكما تناولته المؤسسات الدولية منها ما هو متعلق ببنية الدولة التقليدية والتي يوصف الحكم فيها بأنه سلطوي، شمولي، عصوي أو ريعي ومنها ما هو متعلق بالحكومات في ظلّ هذه الدول والتي تتسم في معظمها بالاستقلال السلي عن المواطن وعدم الرغبة في الاستماع إليه، ومنها ما هو متعلق بالبيئة (السياق العام) التي تُصنع وتنفذ فيها السياسات العامة والتي تعاني من غياب معايير الشفافية في الانفاق العام نظراً لطبيعة اقتصادياتها القائمة على حق سيطرة النخب الحاكمة على الموارد المالية المتوفرة دون إيلاء الأهمية لأي من الأطراف الأخرى كالمؤسسة البرلمانية أو المنظمات غير الحكومية التي تمارس في النظم الديمقراطية أدوراً هامة في عمليتي الرقابة والمساءلة.

كما يتضح جلياً أن مصطلح الحوكمة وعلى الرغم من العناية المتزايدة التي يحظى بها لا يزال حبيس الإشكالات التي تصاحب عملية نقل المصطلحات من بيئة حضارية إلى أخرى وهي الإشكالات التي انعكست على الجوانب الإجرائية للمصطلح وهو ما يجعل التوصية الأبرز لهذا المقال: ضرورة البحث في

الآليات التي تجعل من المصطلح "فعّالاً" كي يُحقق أهدافه التي صيغ من أجلها في سياق ثقافي واجتماعي وسياسي وقانوني موافٍ وذلك من خلال الاشتغال على المفهوم والحفر في دلالته ليس على سبيل الإجراء المنهجي فقط ولكن لما لذلك من علاقة وطيدة بالخطط والبرامج ومشاريع الإصلاح التي عليها هي الأخرى أن تكون مراعية للسياقات التي ستقَد فيها.

الهوامش:

¹ يشير محمد عابد الجابري أن ترجمة *Gouvernance* إلى الحكم أو الحوكمة لا يعكس معناها الحقيقي الذي أشار إليه منظرو الليبرالية الجديدة و هو الجمع بين الرقابة من أعلى "الدولة" و الرقابة من أسفل " منظمات المجتمع المدني " حيث يفضل الجابري استعمال "كوفرنونس" كترجمة حرفية مثل عدة مصطلحات كالديمقراطية.

² سامح فوزي، الحوكمة. (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2002)، ص 4

³ للمزيد حول الإشكاليات التي تثيرها محاولات ضبط مفهوم الحوكمة أنظر: عبد الله البريدي ، "الإشكالية الاصطلاحية في الفكر الإداري العربي بالتطبيق على مصطلح *Governance* : توصيف منهجي للإشكالية وإطار مقترح لعلاجها" ورقة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات - جامعة الملك خالد 31 أكتوبر - 01 نوفمبر 2009

⁴ عرف البنك الدولي الحوكمة على أنّها: "الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لأي بلد بغية التنمية" كما عرفها كذلك على أنّها "العمليات و المؤسسات التي من خلالها تمارس السلطات في بلد ما".

⁵ عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة على أنّها "مجموعة العلاقات بين الحكومة و المواطنين و هو لا يركز على فعالية المؤسسات فقط و إنما يمتد للقيم التي تحتويها المؤسسات " و لها تعريف آخر حسب ذات المنظمة على أنّها : " استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة في المجتمع بهدف إدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بمشاركة الأطراف المجتمعية الأخرى " .

⁶ خليل حسين ، "مفهوم ادارة الدولة والسياسات العامة "، متحصل عليه من :

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

⁷ المرجع نفسه.

⁸ جوزيف س ناي، جوزيف -دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد شريف الطرح، (الرياض: العبيكان، 2002)، ص 325

⁹ أروى خالد النجداوي، "نحو قطاع عام أكثر حاكمية: الحالة الأردنية"، متحصل عليه من: jiod.org/wp-content/uploads/2013/08/GG-final-Arwa-.pdf

¹⁰ المرجع نفسه

¹¹ برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، أدبيات الحوكمة . القاهرة : [د.د.ن] ، [د.ت.ن] متحصل عليه من : www.ad.gov.eg/NR/rdonlyres/1667E19E.../GovernanceLetirature.pdf

¹² إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم يدم طويلا فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية أواخر الثمانينات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم وأُستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينات لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

¹³ برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مرجع سابق.